

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني .

المميز : شركة الكهرباء الوطنية .

وكيلها المحامي غيث إبراهيم المعاني .

المميز ضده : خلف راكد خليف الشبيب .

وكيله المحامي فيصل خوالدة .

بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٣/٦٠٣) فصل ١٧/٤/٢٠١٣
والقاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق المفروق في
الدعوى رقم (٢٠١٢/١٤٦) تاريخ ٢٠١٢/١١/٦ وإلزام المدعى عليها بأن تدفع
للمدعي مبلغ ٥٢٥٦٨,٤٠ ديناراً مع تضمينها الرسوم والمصاريف التي تكبدها
المدعي عن هذه المرحلة ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة (الاستئناف)
وتأييد القرار المستأنف فيما يتعلق بالفائدة القانونية .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى لعدة مرور الزمن عملاً بأحكام قانون
الكهرباء العام .

٢. وبالتناوب ، أخطأت المحكمة بقرارها إذ أن الدعوى مقدمة ممن لا يملك حق تقديمها ومقامة على غير خصم .
٣. أخطأت المحكمة بقرارها إذ لم يثبت المدعي وقائع دعواه بالبينة القانونية .
٤. وبالتناوب ، أخطأت المحكمة بقرارها بعدم الأخذ بأسعار البيوعات وذلك حسب مشروحات الأراضي المقدمة في الدعوى .
٥. وبالتناوب ، أخطأت المحكمة بقرارها إذ أن الدعوى مبنية على تقرير خبرة غير واقعي وغير قانوني .
٦. أخطأت المحكمة بقرارها إذ أن المدعى عليها لم تلحق أي ضرر بالمدعي كونها تمارس عملها في تمديد خطوط النقل ووضع الإنشاءات الكهربائية .
٧. أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة كون الخبراء لم يبينوا ارتفاع أسلاك الكهرباء المارة فوق قطعة الأرض موضوع الدعوى .
٨. أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم بالفائدة القانونية والتي جاءت خلافاً لأحكام القانون .

لهذه الأسباب تطلب المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

ال

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعي خلف راكد خليف الشبيب / وكيله المحامي فيصل الخوالدة كان بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١ قد تقدم بالدعوى الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١١/١٤١٥) لدى محكمة صلح حقوق المفرق بمواجهة المدعي عليها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة للمطالبة بالتعويض العادل وبدل العطل والضرر ونقصان القيمة مقدراً دعواه بمبلغ ٣٠٠ دينار لغايات الرسوم ، على سند من القول :

أولاً : يملك المدعي قطعة الأرض رقم (٦٣) حوض رقم (٩) شرقي السكة من أراضي قرية الباعج من أراضي محافظة المفرق .

ثانياً : قامت الجهة المدعى عليها ببناء أبراج الضغط العالي الكهربائي وزرعها بقطعة أرض المدعى المذكورة وتمديد أسلاك كهرباء الضغط العالي بها .
ثالثاً : إن فعل المدعى عليها ألحق العطل والضرر بأرض المدعى وأنقص قيمتها الفعلية .

رابعاً : إن المدعى يستحق التعويض العادل عن العطل والضرر ونقصان قيمة الأرض التي لا يستفاد منها من الجهة المدعى عليها حسب الأصول .
خامساً : إن الجهة المدعى عليها ممتنعة عن دفع التعويض العادل والحقيقي عن نقصان قيمة الأرض موضوع الدعوى وبطل العطل والضرر الذي لحق بها .

باشرت محكمة الصلح النظر بالدعوى ولما تبين لها أن الخبراء قدروا التعويض المستحق بمبلغ ٥٦ ألف و ٦٣٠ ديناراً قررت إعلان عدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى واحالتها إلى محكمة بداية حقوق المفرق .

لدى إحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق المفرق سجلت لديها بالرقم (٢٠١٢/١٤٦) وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦ قرارها المتضمن :

إلزام المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية بأن تدفع للمدعى خلف راكد الشبيب ٥٦٦١٧ ديناراً و ٨٠٠ فلس وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% تحتسب اعتبار من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية في الربع الأول من عام ٢٠١١ وحتى تاريخ دفع التعويض المقرر .

لم تقبل المدعى عليها بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد التي نظرت الطعن مرافعةً وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ قرارها ويتضمن :

فسخ القرار المستأنف والحكم بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ ٥٢٥٦٨,٤٠ ديناراً مع تضمينها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي عن هذه المرحلة ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف وتأييد القرار المستأنف فيما يتعلق بالفائدة القانونية .

لم تقبل المدعى عليها المستأنفة (المميّزة) بالقرار الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعننت فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٢ ضمن المهلة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ تبلغ وكيل المدعي (المميز ضده) لائحة التمييز وأبدى عدم رغبته بتقديم لائحة جوابية .

ورداً على أسباب الطعن :

وعن السبب الأول الذي ينصب على تخطئة محكمة الاستئناف بعدم ردها الدعوى لعلّة مرور الزمن .

نقد رسم القانون طريفاً أو جب اتباعها لتقديم طلب لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس وفقاً لأحكام المادة (١٠٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية وحيث إن المميّزة لم تسلك هذه الطريق فإن حقها بإثارة هذا الدفع يكون قد سقط مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السببين الثاني والثالث اللذين تخطئ فيهما الطاعنة محكمة الاستئناف بعدم ردها الدعوى لأنها مقدمة ممن لا يملك حق تقديمها ومقامة على غير خصم ولأن المدعي لم يثبت دعواه .

حيث إن الثابت من البيانات المقدمة أن المميز ضده يملك قطعة الأرض موضوع الدعوى (سند تسجيل قطعة الأرض ومخطط الأراضي ومخطط الموقع والترسيم بالإضافة إلى الخبرة) وأن المدعى عليها قامت بزرع برج حديدي في

قطعة الأرض وقامت بتمرير خط الضغط العالي فوقها فإنها تغدو الخصم الحقيقي الذي توجه إليه الدعوى وأن المميز ضده تقدم ببيانات قانونية لا شك في صحتها مما يتعين رد هذين السببين .

وعن الأسباب الرابع والخامس والسابع التي تنعى فيها الطاعنة على محكمة الاستئناف باعتمادها تقرير الخبرة لعدم مراعاة أسعار البيوعات الصادرة عن دائرة الأراضي وجاءت تقديرات الخبراء جزافية وغير واقعية ومبالغ فيها ولم يتم احتساب المساحة المتضررة حسب الأصول وأن الخبراء لم يبينوا ارتفاع أسلاك الكهرباء المارة فوق قطعة الأرض .

وفي ذلك نجد إن محكمة الاستئناف ووصولاً منها إلى تقدير التعويض العادل قامت بإجراء الكشف والخبرة على قطعة الأرض موضوع الدعوى وفقاً لصلاحيتها بمعرفة ثلاثة خبراء من ذوي الاختصاص وبعد أن أفهمتهم المهلة الموكولة إليهم ومطابقتهم للمخططات على سند التسجيل وعلى واقع قطعة الأرض قاموا بوصف القطعة وصفاً دقيقاً وشاملاً من حيث تنظيمها وموقعها وشكلها وطبيعتها وصلاحيتها للزراعة والسكن ومدى قربها من الخدمات وبعد أن بينوا مسار خط الضغط العالي فيها وموقع البرج الحديدي المزروع فيها وقد حدد الخبراء المساحة المتضررة من قطعة الأرض ضرراً مباشراً تساوي ٣٩١٠,٨٠ م^٢ بالإضافة إلى مساحة البرج البالغة ٩٦ م^٢ وقد قدر الخبراء قيمة المتر المربع الواحد من المساحة المتضررة بدون وجود خط الضغط العالي بـ ١٨ ديناراً وقيمه مع وجود الخط بمبلغ ٥٢٥٦٨ ديناراً وتوصلوا إلى أن القيمة الإجمالية للمساحة المتضررة تساوي ٥٢٥٦٨ ديناراً و ٤٠ فلساً .

ولما كانت الخبرة وفقاً لما تقدم متفقة وأحكام المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية وجاءت واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولم تبد الطاعنة أي سبب جدي قانوني أو واقعي يجرح التقرير فإن اعتماده من قبل محكمة الاستئناف والاستناد إليه في إصدار حكمها يتفق وأحكام القانون مما يقتضي رد هذه الأسباب .

وعن السبب السادس الذي تورد فيه الطاعنة بأنها تمارس عملها في تمديد خطوط النقل ووضع الإنشاءات الكهربائية سنداً لأحكام قانون الكهرباء العام .

إذا كان قانون الكهرباء العام المؤقت قد خول المميزة بتمديد خطوط النقل ووضع الإنشاءات الكهربائية ضمن ملك الغير إلا أنه في الوقت ذاته ألزمها بدفع التعويض لهذا الغير في حال إلحاق الضرر بأموالهم مما يستوجب رد هذا السبب .

وعن السبب الثامن الذي تخطئ فيه الطاعنة محكمة الاستئناف بالحكم بالفائدة القانونية .

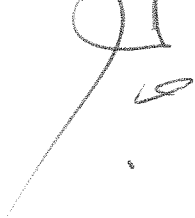
إن الحكم بالفائدة القانونية جاء متفقاً مع أحكام المادة (٤٤/و) من قانون الكهرباء العام المؤقت مما يتعين معه رد هذا السبب .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى النتيجة التي توصلنا إليها فإنها تكون قد طبقت أحكام القانون تطبيقاً سليماً وأسباب الطعن لا ترد على قرارها المطعون فيه.

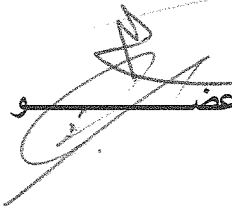
لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٨/١١/٢٠١٣ م

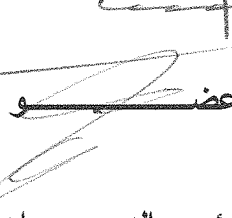
القاضي المترئس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / أش

